

الدكتور الشاهد البوشيخي

نظرات في المصطلح والمنهج

دراسات مصطلحية : ②



نظرات في المصطلح والمنهج

تأليف: د. الشاهد البوشيخي

الطبعة الرابعة.

رقم الإيداع القانوني: 2002/1307

جميع حقوق الطبع محفوظة.

طبع وتصميم: مطبعة أنفو - برانت، 12، شارع القادسية - الليدو - فاس.

الهاتف: 035.64.17.26

البريد الإلكتروني: imtiaazprint@maktoob.com / infoprintfès@gmail.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدق الله العظيم



سورة ابراهيم : الايتين 26 - 27

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

مقدمة

بين يديك أيها القارئ الكريم ثلاث كلمات، ألقيت في ثلاث مناسبات متتابعات، يجمعها جامع "النظر في المصطلح والمنهج" في الكلمات الثلاث.

الأولى: نظرات في المصطلح والمنهج؛ وقد ألقيت في الدورة العلمية التدريبية الأولى التي نظمتها جمعية خريجي الدراسات الإسلامية العليا، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، (إيسيسكو) وكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، في شهر أبريل 1995م، لفائدة الأساتذة الباحثين في الدراسات الإسلامية.

ومن أهم ما فيها: الخطة العلمية المنهجية اللازمة لمواجهة ما أسماه بعضهم بـ"الطوفان المفهومي".

والثانية : نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه "الكافية"؛ وقد أقيمت في ندوة "الذكرى الألفية للإمام الحرمين الجويني 419هـ - 478 هـ" التي نظمتها كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدوحة، أيام 19-21/12/1419هـ الموافق 6-8/4/1999م.

ومن أهم ما فيها: بيان أهمية الدراسة المصطلحية ومنهجها الذي يعرض لأول مرة بهذه الصورة.

والثالثة : مقترحات في منهجية الاستفادة من كتب التراث في وضع المصطلحات؛ وقد أقيمت في ندوة: "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته" التي نظمها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، بمقر مجمع اللغة العربية بدمشق، في شهر أكتوبر 1999م.

ومن أهم ما فيها: ضرورة الإعداد العلمي الشامل للنص
والمصطلح التراثي، وضرورة التصور الحضاري الشامل
للوضع المصطلحي.

وكل منها متأثر بظرفه ومخاطبه.

وكل منها مستقل بمضمونٍ ليس في غيره.

وكل منها متكامل مترابط في مضمونه وهدفه، مع غيره.

وهي جميعاً تمثل "تظرات في المصطلح والمنهج"، قابلة

لأن تؤول - إذا حمي "النظر" من أهله وتتابع - إلى "قول"، قد

يصير، بعد حين، هو "القول في المصطلح والمنهج".

وقل عسى أن يهديني ربي لأقرب من هذا رشداً.

والحمد لله رب العالمين.

وحرره بفاس في 20 من

شهر ربيع الثاني 1423

الشاهد بن محمد البوشيخي

غفر الله تعالى له

الفصل الأول

نظرات في

المصطلح والمنهج

1 - الاهتمام بالمصطلح الوافد

الاهتمام بالمسألة المصطلحية اليوم، حيثما كان، في أمتنا، قد ولى وجهه، كليةً أو كاد، شطر المصطلح الوافد، لا تُشدُّ أو لا تكاد تُشدُّ - عن ذلك مؤسسة أو فرد؛ من مجامع إلى جامعات، ومن معاهد ومراكز إلى لجن ومنظمات، كلها تتسابق، بتنسيق أو بدون تنسيق، "متنافسة" في تلقي المصطلح الوافد.

ومن رجالها من يستقبله استقبال الفاتح المنقذ، بقلبه وقالبه، معنى ومبنى.

ومن رجالها من يلبسه الزيِّ العربي كيفما كان لاعتبارات شتى، دون أيِّ مس لمفهومه.

ومن رجالها - وهم القلة النادرة - من يقفونه في حدود الأمة الحضارية للسؤال، والتثبت من الهوية، وحسن النية، ودرجة النفع، وقد يتعقبونه في مختلف المجالات والتخصصات التي قد يكون عشم فيها، أو باض وفرخ بغير حق. فإن سُوِّت وضعيته - كما يقولون - فذاك. وإلا طُهر فكر الأمة منه فإنه رجس.

2 - منهاج استقبال المصطلح الوافد

لكن بأي منهاج يتم الاستقبال؟ بأي منهاج يُقبل ما يُقبل، ويُرفض ما يُرفض؟ بأي منهاج يتم التعريب والترجمة اللفظية، وبأي منهاج يتم التعريب والترجمة المفهومية - إن صح التعبير؟ -.

هل يكفي في "اللفظية" أن نكتب اللفظ الأعجمي بحروف عربية عند التعريب، أو نجتهد في "العثور" على لفظ عربي، مقابل للأعجمي بصورة ما، عند الترجمة؟

وهل يكفي في "المفهومية" أن نعرض المفهوم الوافد على "خبير" - بحسب الوقت -، أو "خبراء" في المفاهيم الإسلامية حسب التخصصات العلمية، فنؤسلم المفهوم "بناء على خطة هدم وبناء، انطلاقاً مما "عثرنا عليه" لدى السلف أو الخلف، وكأنهم مؤلف واحد أو مؤلف واحد، دون استقراء؟

3 - الخطة العلمية المنهجية اللازمة

إن الاهتمام بالمفاهيم المكونة للذات ينبغي، بل يجب، أن يكون على رأس الأولويات. ولا قيمة لاهتمام في ميزان الغد الحضاري المنتظر، ما لم يؤسس على العلمية أولاً ثم على النهجية ثانياً ثم على التكاملية شرطاً في السير الراشد، ثالثاً.

إن المصطلح الوافد -السائد أو غير السائد- لا يواجهه -ولا ينبغي أن يواجهه- بمنهج "العثور". إنه لا بد من خطة علمية شاملة حاسمة، لمواجهة ما أسماه بعضهم بـ"الطوفان المفهومي"، خطة تقوم:

أولاً على إحصاء ممتلكات الذات، ثم تقوم:

ثانياً على استيعاب ما لدى الآخر من علم بعلم، في مختلف التخصصات. ثم تقوم:

ثالثاً على الاقتراض الحضاري بعلم، من خارج الذات، حسب حاجات الذات.

وذلك يعني فيما يعني صرف الجهد في:

مجال النص التراثي أولاً؛ لأنه مجلى الذات وخزان الممتلكات.

ثم مجال لغة النص ثانياً، ولاسيما الاصطلاحية؛ لأنها المدخل الوحيد للتمكن من الفهم السليم للمفاهيم، الذي عليه ينبنى التقويم السليم فالأقتراض الحضاري السليم.

ثم مجال منهج دراسة النص مقاما ومقالا ثالثا؛ لأنه الهادي إلى استنباط الهدى اللازم للحضور والشهود الحضاري، مما لا حاجة إلى اقتراض الأمة له من خارج الذات.

ثم مجال الوافد من خارج الذات رابعا واستيعابه عند أهله، بالتخصص فيه، بلغات أهله، ثم بتتبع آثاره فينا بالدرس العلمي لا بالخرص؛ لأن ذلك الذي يمنعنا من أن نُظلم أو نُظلم، ويؤهلنا للشهادة على الناس بحق.

4- ثمار متوقعة

إن ذلك الجهد إذا أحسن صرفه "وفق خطة علمية منهجية متكاملة" كفيل أن يثمر في نابتة الأمة اليوم ثماراً ستكون في غاية النضج، ثماراً تخرجها من الحيرة والاضطراب المنهجي إلى الاهتداء للتي هي أقوم، ومن الكلام عن العلم إلى الكلام بعلم، ومن السير الفردي فردياً كان أو مؤسسياً، إلى السير الجماعي المنسق المتكامل، ومن المواجهة الانفعالية الآنية التي لا ينقصها حسن الظن، إلى التوجهات الاستراتيجية الشاملة التي لا يشوبها وإن بعدت الشقة- سوء الظن.

وعلى الناشئة من الباحثين بعد الله تعالى المعول: أن يؤثروا
الآجلة على العاجلة، ويسلكوا الطريق على وعورته صابرين
محتسين.

5 - خطوات منتظرة

وإذاك يمكنهم:

"أن يفهموا" المصطلح اللازم لفهم الذات وتقويم الذات،
"ويؤسلموا" المصطلح الضروري لشهادة الذات على غير
الذات،

"وينشئوا" المصطلح المسمّى للمفاهيم التي أنتجتها الذات في
تطويرها لنفسها وتفاعلها مع غير الذات.

"ويوظفوا" المصطلح المنشأ والمؤد معاً في خطاب الذات وغير
الذات.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



الفصل الثاني

نظرات في

منهج الدراسة المصطلحية

ومدى اهتمام إمام الحرمين به في كتابه "الكافية"

1 - مقدمة في أهمية الدراسة المصطلحية

الدراسة المصطلحية ضرب من الدرس العلمي لمصطلحات مختلف العلوم، وفق منهج خاص، بهدف تبيين وبيان المفاهيم التي عبرت أو تعبر عنها تلك المصطلحات، في كل علم، في الواقع والتاريخ معا.

وتكمن أهميتها في أمور أهمها:

1.1- موضوعها الذي هو المصطلحات؛ وإنما تبلور مفاهيم العلوم عند ولادتها في مصطلحات، وتعبر عن نضجها حين تنضج بمصطلحات، وتبلغ أشدها حين تبلغه بأنساق من المصطلحات.

ولا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات، ولا سبيل إلى تجديد أي علم دون تجديد المصطلحات أو مفاهيم المصطلحات.

إذ في المصطلحات البسيطة الصغيرة تسكن صغار العلم وجزئياته، وفي المصطلحات المركبة الكبيرة تُخْتَزَن كبار العلم وکلياته، وفي الأنساق المصطلحية العامة تتمثل أشجار مفاهيم العلوم وأشكال بنائها، ومن تلك الأنساق المتضمنة لمعاجم العلوم وأجهزتها

المصطلحية يمكن استخلاص رؤيتها. والله در أهل الحديث، إذ سماوا علمهم صادقين "علم المصطلح" أو "مصطلح الحديث".

2.1- هدفها الذي هو تبين وبيان مفاهيم المصطلحات؛

وإنما "مدار الأمر على البيان والتبين"⁽¹⁾: تبين المراد بدقة من ألفاظ أي علم؛ في واقعه، وعبر تاريخه، ولدى ممثليه؛ أفرادا وطوائف. وبيان المراد منها بدقة كذلك للناس، في الواقع والتاريخ معا، ولدى الأفراد والطوائف المثلة جميعها.

وبما أن المصطلحات من العلم في الموقع الذي تقدم، فإن التبين والبيان لمفاهيمها يمكن العالم والمتعلم معا من ناصية العلم؛ ذلك بأنه يعبد للمتعلم الراغب الطريق للفهم العميق والتاريخ الدقيق للعلم، ويقف العالم الراسخ على عتبة استشراف مستقبل العلم، في ضوء الحاجة العامة للأمم، والحاجة الخاصة للعلم. وإنما يستشرف من شرف وأشرف، ولا شرف ولا إشراف بغير التمكن من ناصية العلم.

3.1- منهجها الذي هو "منهج الدراسة المصطلحية"

للمصطلحات: وهذا الذي يكمن فيه "سرا الصناعة" كما يقال، وهذا الذي يمكن اعتباره مفتاح المفاتيح، مادامت المصطلحات بالنسبة

1- البيان والتبين لأبي عثمان الجاحظ: 11/1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المنى ببغداد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- الطبعة الثانية القاهرة 1960 - 1961.

إلى العلوم هي "المفاتيح"؛ فهو الذي به يتم الكشف عن الواقع الدلالي لمصطلح ما في متن ما، ووصفه، وهو الذي به يتم رصد التطور الدلالي لمصطلح ما، وتاريخه، وهو الذي به - أثناء ذلك - يتم التبين والبيان للمفاهيم؛ إذ بدراسة النصوص التي ورد بها مصطلح ما، دراسة معينة يحصل التبين، وبعرض نتائج تلك الدراسة على غط معين يحصل البيان، وبهما معاً -متلازمين متكاملين- يتحقق الهدف المتوخى من الدراسة المصطلحية.

فهو "منهج قائم بذاته في الدرس؛ يعتمد "العلمية" بشروطها في الوسائل، من الاستيعاب إلى التحليل فالتعليل فالتركيب. ويعتمد "التكاملية" حسب أولوياتها في المراحل من الوصفية إلى التاريخية فالموازنة فالمقارنة، ويمكن تطبيقه بحسب الظاهر على كل مصطلحات العلوم في كل التخصصات"⁽²⁾

4.1- إشكالاتها التي تثيرها في عدد من المجالات:

وأهمها:

1.4.1- الإشكالات الأولى التي ينتجها في معضلة إعداد النص؛ ذلك

بأن الدراسة المصطلحية تقوم على نصوص، و"قاصمة الظهر بالنسبة

2- مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبين للجاحظ للشاهد البوشيخي، ص: 2 - دار القلم

لنشر والتوزيع - الكويت، ط: 1995/2.

إلى المصطلحي هي انعدام الإعداد العلمي للنصوص"⁽³⁾ فما العمل للتغلب على معضلة النص". "إن الجسم في قضية النصوص يتطلب فيما يتطلب:

- إنجاز فهرس شامل كامل للمخطوطات العربية في العالم؛ استلزم ذلك ما استلزم، وكلف ما كلف.

- تصوير كل ما بذلك الفهرس من أصوله، ثم تخزينه بأحدث الوسائل، فوضعه -مصنفا كما هو بالفهرس- رهن إشارة الباحثين في كل بلد، في مراكز خاصة مجهزة بكل اللوازم الإعلامية من حواسيب ومطابق وغيرها، لتيسر الانتفاع به، وتفادي التكرار.

- نشر ما لم ينشر منه نشرا علميا، وفق قانون خاص، يمنع الباحث -أي باحث- من الاشتغال بتحقيق ما حقق أو يحقق.

- إعطاء الأولوية في مؤسسات البحث كلها من جامعات وغيرها لتحقيق النصوص ونشرها.

وبذلك يمكن أن تخرج النصوص إخراجا علميا، لتوثق توثيقا علميا، لتدرس دراسات علمية.

3- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين قضايا ونماذج للشاهد البوشيخي، ص: 15، نشر دار القلم بباريس، ط: 1993/1 - مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء- المغرب.

ويقولون متى هو؟ قل عسى أن يكون قريباً⁽⁴⁾.

2.4.1 - الإشكال الثاني ينتج في معضلة قراءة النص

"ذلك بأن أمتنا، وهي تحاول أن تصحو من رقدتها التاريخية منذ قرنين، قرئ تراثها قراءتين:

قراءة كان لغرب "الغرب" فيها ومن لف لفه من أبناء جلدتنا قصب السبق.

وقراءة كان لشرق "الغرب" فيها ومن لف لفه منّا حظ الرائد القائد.

وكلتاها تمت بغير أعيننا ووحينا، وفي غيبة الحظ الأوفى والأهم من تراثنا"⁽⁵⁾.

فوجب ضرورة أن نقرأ أنفسنا بأنفسنا — وهي "القراءة الثالثة للتراث، أي القراءة الصحيحة للذات"⁽⁶⁾ وذلك بإعطاء "قضية المصطلحات في مختلف التخصصات ما تستحقه من عناية وبحث؛

4- المصدر السابق، ص: 43.

5- نصوص المصطلح النقدي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين للشاهد البوشيخي، ص: 5. نشر دار

القلب بباريس، ط: 1993/1 - مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء - المغرب.

6- مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين، ص: 2.

لأنها "الخطوة الأولى للفهم السليم الذي عليه ينبغي التقويم السليم... فالإقلاع السليم"⁽⁷⁾.

3.4.1 - الإشكال الثالث يتجلى في معضلة المنهج و"مشكلة

المنهج هي مشكلة أمتنا الأولى، ولن يتم إقلاعنا العلمي ولا الحضاري إلا بعد الاهتداء في المنهج للتي هي أقوم...

والناظر في أحوال الأمة عامة، والحال العلمية منها خاصة، يلحظ بيسر أن مسألة المنهج لما تعط حظها من العناية والرعاية، وأن كثيراً من الأموال والأوقات والطاقات تضيع بسبب فساد المنهج. وإذا جاز الترخّص في شيء، فإن البحث العلمي لا ينبغي أن يكون من ذلك بحال؛ لأنه بمثابة القلب في جسد الأمة؛ إذا صلح صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله⁽⁸⁾.

ومن أبرز وجوهها على المستوى النظري، انعدام سلم الأولويات العام الذي يتحكم في سياسات الجامعات والمراكز العلمية والمؤسسات، فينتج عن ذلك تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم، ويكون التيه في مجال الأصل فيه أن يُخرج من التيه!

7- المصدر السابق، ص: 12.

8- ندوة المصطلح القدي وعلاقته بمختلف العلوم، ص: 20، عدد خاص رقم 4 من مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهرز، فاس. 1419 هـ - 1998م.

ومن أبرز وجوهها على المستوى العملي، انعدام التنسيق العام بين المهتمين بالبحث العلمي: أفرادا ومجموعات، مجامع وجامعات... فتقع الحوافر على الحوافر، وتتضارب جهود الأوائل والأواخر، وتبدأ سلاسل من التخبط لا أول لها ولا آخر!

5.1 - ضرورتها الحضارية بالنسبة إلى الذات:

"لأنها تتعلق ماضيا بفهم الذات وحاضرا بخطاب الذات، ومستقبلا ببناء الذات"⁽⁹⁾ ولن تستطيع الأمة "العودة شاهدة على الناس، كما هو مقتضى التكليف، ولا الشهود الحضاري المنتظر، إلا بعد الاستيعاب التام لما كان وما هو كائن، وتحليله وتعليقه، ثم التركيب الصحيح لما ينبغي أن يكون، انطلاقا مما كان... والدراسة المصطلحية مفتاح كل ذلك"⁽¹⁰⁾.

9- المصدر السابق، ص: 12.

10- دليل معهد الدراسات المصطلحية، ص: 4، ط: 1993/1-فاس، المغرب.

2 - معالم "منهج الدراسة المصطلحية"

للمنهج في الدراسة المصطلحية مفهومان: عام وخاص.

1.2- المنهج بالمفهوم العام :

فالمنهج بالمفهوم العام، هو طريقة البحث المهيمنة المؤطرة للمجهود البحثي المصطلحي كله، القائمة على رؤية معينة في التحليل والتعليل والهدف. وهذا الذي يوصف بالوصفي أو التاريخي أو ما أشبه، تميزا له عن غيره.

2.2- المنهج بالمفهوم الخاص :

والمنهج بالمفهوم الخاص، هو طريقة البحث المفصلة المطبقة على كل مصطلح من المصطلحات المدروسة، في إطار منهج من مناهج الدراسة المصطلحية بالمفهوم العام. وهذا الذي يمكن تلخيص معاملة الكبرى بإيجاز شديد منذ الشروع فيه حتى الفراغ منه في خمسة أركان:

1.2.2 - الإحصاء: ويقصد به الاستقراء التام لكل النصوص

التي ورد بها المصطلح المدروس، وما يتصل به، لفظا ومفهوما وقضية، في المتن المدروس، وذلك يعني:

1.1.2.2- إحصاء لفظ المصطلح إحصاء تاما، حيثما ورد، وكيفما ورد، وبأي معنى ورد، في المتن المدروس، ما دام قدر من الاصطلاحية -داخل مجاله العلمي الخاص- ملحوظا فيه؛ فالمصطلح مفردا أو مجموعا، معرفا أو منكرا، اسما أو فعلا، مضموما إلى غيره أو مضموما إليه غيره، كل ذلك ضروري المراعاة عند الإحصاء.

2.1.2.2- إحصاء الألفاظ الاصطلاحية المشتقة من جذره اللغوي والمفهومي إحصاء تاما كذلك، على التفصيل نفسه.

3.1.2.2- إحصاء التراكيب التي ورد بها مفهوم المصطلح أو بعضه دون لفظه، إحصاء تاما كذلك.

4.1.2.2- إحصاء القضايا العلمية المندرجة تحت مفهومه، وإن لم يرد بها لفظه.

فإذا استخلصت النصوص، وصنفت حسب حاجة الدراسة، التصنيف الأولي، أمكن الانتقال إلى الركن الثاني:

2.2.2 - الدراسة المعجمية :

ويقصد بها دراسة معنى المصطلح في المعاجم اللغوية فالاصطلاحية دراسة تبتدئ من أقدمها مسجلة أهم ما فيه، وتنتهي بأحدثها مسجلة أهم ما أضاف، دراسة تضع نصب عينها علام مدار

المادة اللغوية للمصطلح، ومن أي المعاني اللغوية أخذ المصطلح، وبأي الشروح شرح المصطلح. وذلك لتمهيد الطريق إلى فقه المصطلح وتذوقه، وليسهل تصحيح الأخطاء التي قد يكون جلبها الإحصاء.

3.2.2 - الدراسة النصية :

ويقصد بها دراسة المصطلح وما يتصل به، في جميع النصوص التي أحصيت قبل، بهدف تعريفه، واستخلاص كل ما يسهم في تجلية مفهومه؛ من صفات وعلاقات، وضمائم، وغير ذلك.

وهذا الركن هو عمود منهج الدراسة المصطلحية: ما قبله يمهّد له، وما بعده يستمد منه؛ إذا أحسن فيه بوركت النتائج وزكت الثمار، وإذا أسيء فيه لم تفض الدراسة إلى شيء يذكر. ومدار الإحسان فيه على الفهم السليم العميق للمصطلح في كل نص، والاستنباط الصحيح الدقيق لكل ما يمكن استنباطه مما يتعلق بالمصطلح في كل نص. فالنصوص هاهنا هي المادة الخام التي يجب أن "تعالج" داخل مختبر التحليلات بكل الأدوات والإمكانات، لتقطر منها المعلومات المصطلحية تقطيرا، وتستخرج استخراجا؛ فمعطيات الإحصاء، ومعطيات المعاجم، ومعطيات تحليل الخطاب المقالية والمقامية معا، ومعطيات المعارف داخل التخصص وخارجه، ومعطيات المنهج الخاص والعام، النظري والعملية... كل أولئك

ضروري المراعاة عند التفهم، وكل ذلك مما به يتمكن من المفهوم وما يجلي المفهوم.

4.2.2 - الدراسة المفهومية:

ويقصد بها دراسة النتائج التي فهمت واستخلصت من نصوص المصطلح وما يتصل به، وتصنيفها تصنيفا مفهوما يجلي خلاصة التصور المستفاد لمفهوم المصطلح المدروس في المتن المدروس؛

من تعريف له يحدده بتضمنه كل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم.

وصفات له تخصه كالتصنيف في الجهاز، والموقع في النسق، والضيقة أو الاتساع في المحتوى، والقوة أو الضعف في الاصطلاحية، والنعوت أو العيوب التي ينعت بها أو يعاب.

وعلاقات له تربطه بغيره كالمرادفات والأضداد وما إليها، والأصول والفروع وما إليها...

وضمائم إليه تكثر نسله وتحدد توجهات نموه الداخلي، كضمائم الإضافات والأوصاف...

ومشتقات حوله من مادته تحمي ظهره، وتبين امتدادات نموه الخارجي.

وقضايا ترتبط به أو يرتبط بها "مما لا يمكن التمكن منه إلا بعد التمكن منها؛ كالأسباب والنتائج والمصادر والمظاهر، والشروط والموانع، والمجالات والمراتب، والأنواع والوظائف، والتأثر والتأثير... وغير ذلك مما قد يستلزمه تفهم مفهوم، ولا يستلزمه تفهم آخر" (11).

وهذه الشجرة المفهومية الوارفة الظلال، الزكية الغلال في أغلب الأحوال... هي التي يجب أن تُجلى بعرضها في الركن الخامس على أحسن حال.

5.2.2 - العرض المصطلحي :

ويقصد به الكيفية التي ينبغي أن تعرض وتحرر عليها خلاصة الدراسة المصطلحية للمصطلح ونتائجها. وهو الركن الوحيد الذي يرى بعينه لا بأثره. وجماع القول فيه حسب ما انتهت إليه التجربة أن يكون متضمنا للعناصر الكبرى التالية على الترتيب:

1.5.2.2 - التعريف:

ويتضمن :

11- نحو منهج لدراسة مفاهيم ألفاظ القرآن الكريم للشاهد البوشيخي (مرقون)، ص: 6. عرض ألقى في ندوة القرآن المجيد وخطابه العالمي التي نظمتها كلية الآداب بأكادير، بتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بواشنطن أيام 13 - 1418/1/19 الموافق 21 - 1997/5/26.

- المعنى اللغوي، ولا سيما الذي يرجح أن منه أخذ المعنى الاصطلاحي.

- المعنى الاصطلاحي العام في الاختصاص، ولا سيما الأقرب إلى مفهوم المصطلح المدروس.

- مفهوم المصطلح المدروس معبرا عنه بأدق لفظ، وأوضح لفظ، وأجمع لفظ، ما أمكن.

وشروطه المطابقة للمصطلح. وضابطه أنه لو وضعت عبارة التعريف مكان المصطلح المعرف في الكلام لانسجم الكلام. وإنما ينضبط ذلك إذا راعى الدارس في تعريف المفهوم كل العناصر والسمات الدلالية المكونة للمفهوم، الاستفادة من جميع نصوص المصطلح وما يتعلق به في المتن المدروس؛ فلا تبقى خاصة دون إظهار، ولا ميزة دون اعتبار.

وللتأكد من صحة التعريف وزيادة بيانه، يحلل بالتفصيل المناسب إلى كل عناصره. ومع كل مقال مثال، وإنما يتضح المقال بالمثال.

فإذا تم التعريف، وهو اللب والنواة بدأ الحديث عن الصفات وهي اللحمية والكسوة.

2.5.2.2 - الصفات :

وتتضمن :

- الصفات المصنفة: وهي الخصائص التي تحدد طبيعة وجود المصطلح في الجهاز المصطلحي موضوع الدراسة، كالوظيفة التي يؤديها والموقع الذي يحتله وغير ذلك.

- الصفات المبينة : وهي الخصائص التي تحدد درجة الاتساع أو الضيق في محتوى المصطلح، ومدى القوة أو الضعف في اصطلاحية المصطلح وغير ذلك.

- الصفات الحاكمة: وهي الصفات التي تفيد حكما على المصطلح، كالنعوت أو العيوب التي ينعت بها أو يعاب وغير ذلك.

فإذا تمت الصفات الخاصة بالذات، بدأ الحديث عن العلاقات بغير الذات، مما يأتلف مع المصطلح ضربا من الائتلاف، أو يختلف معه ضربا من الاختلاف.

3.5.2.2 - العلاقات :

وتتضمن كل علاقة للمصطلح المدروس، بغيره من المصطلحات، ولاسيما العلاقات الثلاث:

- علاقات الائتلاف؛ كالترايف والتعاطف وغيرها.

- علاقات الاختلاف؛ كالتضاد والتخالف وغيرها

- علاقات التداخل والتكامل؛ كالعموم والخصوص، والأصل والفرع وغيرها.

فإذا ضبطت العلاقات الواصلة للمصطلح بسواه، والفاصلة له عن سواه، أمكن الانتقال إلى ما ضم إلى المصطلح، أو ضم إليه المصطلح؛ مما يكثر نسله المصطلحي، ويحدد توجهات نموه الداخلي.

4.5.2.2 - الضمائم:

وتتضمن كل مركب مصطلحي (ضميمة) مكون من لفظ المصطلح المدروس، مضموماً إلى غيره، أو مضموماً إليه غيره، لتفيد الضميمة المركب في النهاية مفهوماً جديداً خاصاً مقيداً ضمن المفهوم العام المطلق، للمصطلح المدروس. فكأن المصطلح بضمائمه ينمو ويتشعب مفهوماً من داخله. وأبرز أشكال الضمائم:

- ضمائم الإضافة؛ سواء أضيف المصطلح إلى غيره، أو أضيف غيره إليه.

- ضمائم الوصف؛ وقد يكون فيها المصطلح واصفاً أو موصوفاً.

فإذا انتهت الضمائم أمكن الانتقال إلى المشتقات.

5.5.2.2 - المشتقات:

وتتضمن كل لفظ اصطلاحي ينتمي لغويا ومفهوميا إلى الجذر الذي ينتمي إليه المصطلح المدروس؛ كالجهد مع الاجتهاد، والبلغ مع البلاغة ولا يدخل فيها المنتمي لغويا فقط؛ كالإنفاق مع النفاق، ولا المنتمي مفهوميا فقط كالقسيمة مع الشعر. إذ محل هذا العلاقات.

والمصطلح بمشتقاته من حوله، كأنما ينمو ويمتد مفهوميا من خارجه، وأشكال المشتقات وصورها مشهورة في باب الصرف. فإذا فرغ من المشتقات بدئ وختم بالقضايا.

6.5.2.2 - القضايا:

وتتضمن كل المسائل المستفادة من نصوص المصطلح المدروس وما يتصل به، المرتبطة بالمصطلح أو المرتبط بها المصطلح؛ مما لا يمكن التمكن من مفهومه حق التمكن، إلا بعد التمكن منها حق التمكن. وهي متعذرة الحصر لكثرة صورها وتنوعها من مصطلح إلى مصطلح. وأهميتها لا تكاد تقدر في التصور العام للأبعاد الموضوعية للمفهوم، ولا سيما في بعض العلوم.

ومن أصنافها - كما تقدم - "الأسباب والنتائج، والمصادر والمظاهر، والشروط والموانع، والمجالات والمراتب، والأنواع والوظائف والتأثير والتأثير..."⁽¹²⁾.

وبالحديث عنها ينتهي الحديث عن الفرض في "العرض"، آخر ركن من الأركان الخمسة التي بني عليها منهج الدراسة المصطلحية. فماذا بعد هذا، عن اهتمام الإمام أبي المعالي بذلك المنهج في "الكافية"؟

12- المصدر السابق، ص: 6.

3- مدى اهتمام إمام الحرمين في "الكافية" بمعالم منهج الدراسة المصطلحية

ويمكن إجمال ذلك الاهتمام في النظرات التالية:

1.3 - في أهمية الدراسة المصطلحية عنده.

وعليها دليلان: عملي وقولي:

فالعملي - وهو الأهم - تقديمه لمعجم كاف في "النظر" و"الجدل"، يمثل نحو سدس "الكافية في الجدل"، على الكلام الكافي في النظر والجدل؛ بين فيه «حدود ما يحتاج إليه أهل النظر في الفروع من العبارات المختصة بالجدال بين الفقهاء»⁽¹³⁾ وهي أكثر من (120) عشرين ومائة عبارة -بلغته- أي مصطلح. بيّنها في (87ص) سبع وثمانين صفحة. فكانت بداية صحيحة، ومقدمة نفيسة، وعملا، على صغره، جليلا، دل دلالة واضحة على منزلة الدراسة المصطلحية لديه.

13- الكافية في الجدل لإمام الحرمين الجويني، ص: 16، تحقيق فورية حسين محمود. مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة - 1399 هـ - 1979م. نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

والقولي قوله -بعد حمد الله "العلي في أسمائه وصفاته، والصلاة على خير البرية محمد و آله"⁽¹⁴⁾ وذكر طلب سائله أن يجمع "طرفا من الكلام في النظر، لا يستغنى عنه في مناظرة أهل الزمان"⁽¹⁴⁾:

"اعلم أنه لا يتم تحقيق النظر لمن لا يكون مستوفيا لمعاني ما يجري من "أهل النظر" في معاني العبارات (أي الاصطلاحات) وحقائقها على التفصيل والتخصيص معرفة على التحقيق؛ فتكون البداية إذن بذكرها أحق وأصوب"⁽¹⁴⁾.

فجعله استيفاء معاني مصطلحات أهل النظر شرطا في تمام "تحقيق النظر"، وإلحاحه على أن يكون ذلك الاستيفاء لـ "حقائقها على التفصيل والتخصيص"، لا على الإجمال والتعميم، وتأكيد أنه تكون تلك المعرفة "معرفة على التحقيق" لا معرفة عادية، واعتباره أن "البداية... بذكرها أحق وأصوب" كل ذلك يجلي قيمة الدراسة المصطلحية عنده، وموقعها من مباحث العلم.

2.3 - في أهمية التعريف (الحد) عنده .

وعليها دليلان أيضا: نظري وتطبيقي.

فالنظري تخصيصه لمفهوم الحد نفسه (أي التعريف) بابا ذا فصول في نحو (16ص) ست عشرة صفحة، هو الباب الأول، والباب المدخل، والباب الأساس، لكل ما تلاه من حدود. يقول في أوله: "فأول ما يجب البداية به بيان الحد ومعناه، لتتحقق خواص حقائق العبارات (أي الاصطلاحات) وحدودها"⁽¹⁵⁾ ويقول في آخره: "هذا الكلام في معنى الحد وما يتعلق به من فصول بابه على الاختصار"⁽¹⁶⁾ فعلى حسب مفهوم الحد إذن يكون التحديد وتكون الحدود.

وخلاصة نظرتة إلى الحد ونظريته فيه :

1- أن الحد (أي التعريف) المختار للحد هو "اختصاص المحدود بوصف يخلص له"⁽¹⁷⁾ وذلك "لأن الحد يرجع به إلى عين المحدود وصفته الذاتية في العقلية، وفي كثير من الشرعيات"⁽¹⁾.

2- أنا "لا نرجع بالحد إلى العبارات (الألفاظ) على ما ذهب إليه المعتزلة القدرية؛ لأنهم ما رجعوا في اسم، ولا صفة، ولا حقيقة، إلا إلى العبارات واللغات"⁽¹⁷⁾

15- الكافية، ص: 1.

16- الكافية، ص: 16.

17- الكافية، ص: 2.

3- أن "الحد للحصر والتمييز"⁽¹⁸⁾ و"التحقيق والتحديد للفرقة والتمييز"⁽¹⁹⁾ فوظيفة الحد على ذلك هي ذلك.

4- أن "الحصر والامتياز ليس يقع بالعبارات، لكن بمعاني العبارات، والعبارة تكشف عنها، وتدل عليها وتعرفها... ولهذا قيل إن المعاني سابقة للعبارات والاصطلاحات، لبثت المعاني وطروء العبارات. فلم يصح لهذا أن يجعل ما لا قوام له دون شيء (يقصد العبارات) حقيقة، ولا يجعل ما له قوام دون شيء (يقصد المعاني) حقيقة. وهذه مسألة عظيمة الخطر"⁽²⁰⁾.

5- أن "الحد والحقيقة والمعنى على عرف علماء الأصول واستعمالهم واحد... وأولاها بالاستعمال عند أهل الأصول لفظ الحد ثم لفظ المعنى"⁽²¹⁾. ويلحق بالثلاثة لفظ العلة "لأن المعلول بعلة امتاز عما سواه"⁽²²⁾ فالحد هو "العلة لا غير، فحد كل محدود علة"⁽²³⁾ وبناء على هذه النظرة النظرية حدد ما أورد بعدُ من مصطلحات.

18- الكافية، ص: 4.

19- الكافية، ص: 5.

20- الكافية، ص: 4-5.

21- الكافية، ص: 1.

22- الكافية، ص: 3.

23- الكافية، ص: 6.

والتطبيقي أن جل اهتمامه في دراسة مفاهيم المصطلحات كان بالتعريف، بدءاً من حد الحد إلى آخر حد، حتى إنه كثيراً ما اقتصر في الحديث عن المصطلح على الحد.

واهتمامه به كان من وجوه:

1- وجه اختياره وتحريره ومن عباراته في ذلك:

قوله عن الحد: "وأصح العبارات في بيان الحد والحقيقة هو هاهنا: اختصاص الحدود بوصف يخلص له"⁽²⁴⁾.

قوله عن الجدل: "والصحيح أن يقال: إظهار المتنازعين مقتضى نظرهما (هكذا. ولعلها نظريهما) على التدافع والتنافي بالعبارة، أو ما يقوم مقامها من الإشارة والدلالة"⁽²⁵⁾.

قوله عن النسخ: "والأصح في حقيقة النسخ أن تقول: بيان ما أريد باللفظ من تخصيص الأزمان"⁽²⁶⁾.

2- وجه تنقيحه بعد اختياره. ومن عباراته في ذلك:

24- الكافية، ص: 2.

25- الكافية، ص: 21.

26- الكافية، ص: 54.

قوله عن الواجب بعد تحديده بـ(ما يستحق عقابا بتركه والزيادة فيه): "وإذا قلت في الواجب بما في تركه الوعيد، استغنيت عن ذكر الاستحقاق" (27).

قوله عن النفل بعد تحديده بـ (كل طاعة زيدت على الفريضة): "وإن شئت كل طاعة زيدت على المقدّر من العبادات" (28).

قوله عن العلم بعد تحديده بـ (ما يعلم به المعلوم): "ولو قلت ما يعلم به كان كافيا" (29).

3- وجه تعليل اختياره: كقوله عن الحد (المختار للحد: "وإنما اخترنا العبارة الأولى لأن الحد... " (30)، وقوله عن حد العلم: "دليل صحته أنه... " (31).

4- وجه ذكر الخلاف فيه، مع التزييف غالبا لما يخالف، وهذا كثير لديه. ومن أظهر الأمثلة عليه تعريفاته للمصطلحات التالية:

27- الكافية، ص: 38.

28- الكافية، ص: 41.

29- الكافية، ص: 25.

30- الكافية، ص: 2.

31- الكافية، ص: 26.

الحد(ص2-4) والفقه(ص27) والتكليف(ص35) والظلم
والقبيح(ص39-40) والظاهر(ص49) والتواتر(ص55) والخبر
المستفيض(ص55) والأصل والفرع(ص60) والعلة(ص60-61)
والنقض والترجيح(ص69).

ويحسن التمثيل له بمثال جامع مختصر، هو قوله عن الجدل
"وأما حقيقته -في عرف العلماء بالأصول والفروع- فقد اختلفت
عباراتهم في حده؛ فذهب بعض المتأخرين إلى أن حده: هو دفع
الخصم بحجة أو شبهة.

وبه قال علي بن حمزة وهذا خطأ؛ فإن من ينقطع في مكاملة
خصمه كان مناظرا، وإن لم يدفع خصمه بحجة ولا شبهة.

وقد ابتدئ الخصم بحجة أو شبهة فيسكت وينقطع من تريد
مناظرته؛ فلم يكن الدفع له مناظرة، ولا المدفوع مناظرا للدافع.

ومنهم من قال: حده أنه تحقيق الحق، وتزهيق الباطل.

وهذا اعتزاز بعبارة ليس فيها معنى المناظرة؛ لانفراد الواحد
بتحقيق الحق، وتزهيق الباطل - وقد لا يحقق الحق بنظره، ولا يزهق
الباطل ويسمى مجادلا.

وكذلك المَبطل الذاهب في جميع نظره عن الحق، يسمى: مجادلا
ومناظرا- وإن لم يوجد منه تزهيق الباطل، وتحقيق الحق؟

ومنهم من قال: هو نظر مشترك بين اثنين؟

وهذا باطل؛ لأنهما يشتركان على التعاون والتوافق فيه، وكل
واحد على انفراد ينظر فيه:

ومنهم من قال: هو طلب الحكم بالفكر مع الخصم. وهذا
أيضا لا يصح؛ لأن كل واحد منهما مع صاحبه يطلب الحق لا
بالمناظرة- أو على طريق المعاونة والموافقة/ ولا يكونان مناظرين.
والصحيح أن يقال...» (32).

5- وجه بيان أصله اللغوي ومناسبته له، وتنزيله عليه، وحسن
الاستفادة منه. وهذا الوجه بارز ولافت للانتباه، وإن لم يصل إلى
وجه ذكر الخلاف. ومن أمثله الجيدة الناطقة بالمراد:

قوله عن الحقيقة (الحد): "معنى الحقيقة في اللغة هو حق
المذكور ومقطعه ومفصله الذي به قوامه وثبوته. ولهذا استعمله أهل
المعارف بالحقائق في العلل لأن المعلول بعلة امتاز عما سواه، وبها
ينفصل وينقطع عما سواه. فليل لها حقيقة..."

وهذه المقاربة بين الحقيقة التي هي العلة، وبين الحقيقة في اللغة ظاهرة؛ لأن العرب أرادت بالحقيقة مقطع الشيء ومفصله. وعند العلماء علة المعلول مقطعه ومفصله؛ لأن بها تقع المقاربة والمفارقة بين ما جمعوا وما فرقوا...

فإن قيل: فأبي مقارنة بين المعنى الذي هو الحقيقة، وبين معنى الحد في لغة العرب؟

قيل: الحد في اللغة قد يطلق بمعنى القطع وبمعنى المنع. فيقال: حد الدار لآخر أجزائها، وآخر ما ينتهي إليه من جملة الدار؛ لأنها بآخر أجزائها يمنع من دخولها فيما ليس منها. وذلك أيضا مقطعتها؛ لأنها بمنتهى أجزائها تنقطع عما سواها"⁽³³⁾.

قوله عن الجدل: "هو من الإحكام في اللغة يقال درع مجدول، وحبل فتيل جديل، وزمام جديل: إذا كان مستحكما النسيج والقتل، ويقال أيضا قصر مجدّل إذا كان حصينا محكما بناؤه..."

فإن قيل وما وجه تنزيل حد العلماء للجدل على معناه في اللغة؟

قيل : إن قلنا إنه في اللغة للإحكام فكأن كل واحد من الخصمين... وإن قلنا إنه مأخوذ من القتل فيكون...
وإن قلنا إنه في اللغة مأخوذ من الضرب بالأرض بالمصارعة...
فيكون...

والصحيح أن الرجوع في جميعه إلى الإحكام في اللغة. فتكون المناظرة منزلة على معنى الإحكام في تبين ما يصير إليه كل واحد من الخصمين، ثم يكون التراع بين الخصمين مرة في الحكم، وأخرى في علة الحكم. والمناظرة بينهما في الأمرين صحيحة⁽³⁴⁾.

وقوله عن النص: "وأما النص:

فحده في الشريعة: ما ارتفع بظهوره عن الاحتمال.

وهذا قريب من معناه في اللغة؛ فإن العرب قالت لكل ما ارتفع: إنه نص.

فقالت للمنارة منصة.

ولما ارتفع من مكان العروس: منصة.

ويقال: نص في سيره، إذا أسرع وبالع في رفع الخطى.

ويقال: نصت الظبية جيدها، إذا رفعتة ومدته" (35).

3.3 - في مدى اهتمامه بسائر عناصر العرض

المصطلحي: وهي - كما تقدم - الصفات والعلاقات والضمائم والمشتقات والقضايا. واهتمامه بها كلها - إذا قورن بالتعريف - ضعيف؛ فلا واحد منها يغلب الاهتمام به، بله أن يطرد كالتعريف. لكنها حاضرة ظاهرة، والإشارات إليها على تفاوت متكررة. وذلك يدل على أن الإحساس بأهميتها في دراسة المفاهيم قائم، وأنها ربما لو عولجت مفاهيمها بقدر غير "قدر ما يليق بهذا المختصر" (36) كما قال، لكان لها شأن آخر.

ومن أمثلة تلك الإشارات - وهي قليلة - في الصفات:

بيانه المتقدم لوظيفة الحد أنه "للحصر والتمييز" (37).

وقوله عن موقع العلم في "ذكر حقيقة العلم فإنه ثمرة النظر... وكان الواجب في حق الترتيب أن نبدأ بذكر حقيقة العلم فإنه كالأصل... وما عداه كالفرع له، والبداية بذكر الأصل أولى منه

35- الكافية، ص: 48-49.

36- الكافية، ص: 5.

37- الكافية، ص: 4.

بغيره. وإنما قدمنا ذكر النظر والجدال لكونه مقصود هذا الكتاب ولقبه "(38)".

ومن أمثلة تلك الإشارات - وهي كثيرة- في العلاقات:

- قوله عن الخصوص والعموم بين المناظرة: "وكل مناظرة نظر، وإن كان ليس كل نظر مناظرة... ولا فرق بين المناظرة والجدال والمجادلة والجدل، في عرف العلماء بالأصول والفروع، وإن فرق بين الجدال والمناظرة على طريقة اللغة" (39).

- وقوله عن المقابلة بين الندب والتنزيه: "وأما المنسوب والندب فواحد في عرف الفقهاء... وفي مقابلته التنزيه إلا أنه يتعلق بتركه. فالتنزيه فيما يكون تركه خيراً من فعله. ومنه المكروه الذي لا يجرم فعله... وكل مندوب إلى فعله فهو متره وتنزيهه في تركه، كما أن كل متره فعله مندوب إلى تركه. وهو كالأمر والنهي والواجب والمحظور في أن كل واحد منهما نفس الآخر، وعند قوم معنى الآخر" (40).

38- الكافية، ص: 25.

39- الكافية، ص: 19.

40- الكافية، ص: 40-41.

- وقوله عن الترادف بين الخطأ، والغلط، والباطل، والفساد: "والخطأ هو تحطي المقصود، وهكذا معنى الغلط وهو الباطل والفساد. والباطل، والفساد، والغلط اسم لما قبح من الأفعال في الشريعة. وقد يوصف بالخطأ والغلط ما لا يوصف بالقبح، لكن لا يوصف بالبطلان في الشريعة إلا ما قبح من الأفعال في الشريعة"⁽⁴¹⁾.

ومن أمثلتها في الضمانم:

- دراسته في مصطلح العلم للضمانم التالية: علم أصول الفقه (ص27) وعلم أصول الدين (ص28) والعلم الواجب (ص28) والعلم الجائز (ص28) والعلم الضروري (ص29) والعلم الكسبي (ص30)...

- ودراسته في مصطلح الصحة لإضافاته وإن لم يصرح بها في قوله: "وأما الصحة فهي الوجود في اللغة... وهي في عرف العلماء مختلفة الاستعمال فيقال: ... وتضاف إلى العقود على معنى حصول المقصود بها (أي صحة العقود) وتضاف إلى العبادات فيفاد بها الاعتداد والاحتساب (أي صحة العبادات جملة، أو صحة الصلاة مثلاً... إلخ) وتضاف إلى عقود المعاملات فيفاد بها حصول الملك أو معنى الملك (أي صحة البيع أو الشراء مثلاً...) وتضاف إلى ما ليس

41- الكافية، ص: 59، وتظر أمثلة أخرى في: 26، 40، 42، 46، 51، 51، 53، 56، 62.

بمحال، فيفاد بها كونه مقدور الفعل، وتضاف إلى الحيوان، فيفاد بها زوال العيب⁽⁴²⁾.

- ودراسته لدليل الخطاب ومفهوم الخطاب ولحن الخطاب وفحوى الخطاب⁽⁴³⁾ وإن كان بعيدا عن الخطاب.

- ودراسته للخبر المستفيض⁽⁴⁴⁾ والخبر المجهول وخبر الواحد⁽⁴⁵⁾ وإن كان بعيدا عن الخبر.

ومن أمثلتها في المشتقات:

- دراسته في مصطلح الدليل للمشتقات التالية: الدلالة- الاستدلال - المستدل-المستدل له-المسدل عليه⁽⁴⁶⁾.

- ودراسته في مصطلح العلة ل: المعلول-المعتل-المعلل له-المعلل به⁽⁴⁷⁾.

ومن أمثلتها في القضايا، وبعضها نادر:

42- الكافية، ص: 43، ومثله إضافات "الحق" بعده.

43- الكافية، ص: 51.

44- الكافية، ص: 55.

45- الكافية، ص: 56.

46- الكافية، ص: 46-48.

47- الكافية، ص: 60-62.

- حديثه في مصطلح الجدل عن أنواع الجدل في قوله:
"ثم من الجدل ما يكون محمودا مرضيا، ومنه ما يكون مذموما محرما.
فالمذموم منه ما يكون لدفع الحق، أو تحقيق العناد، أو ليلبس
الحق بالباطل، أو لما لا يطلب به تعرف ولا تقرب، أو للممارسة
وطلب الجاه والتقدم، إلى غير ذلك من الوجوه المنهي عنها....
وأما الجدل المحمود المدعو إليه فهو الذي يحق الحق، ويكشف
عن الباطل، ويهدف إلى الرشد، مع من يرجى رجوعه عن الباطل إلى
الحق" (48).

- وحديثه في مصطلح العلم عن أقسام العلم (انظر
الصفحات: 28، 29، 30 من الكافية).

هذا الحضور لكل عناصر العرض، وإن كان ليس عاما، ولا
مطردا، ولا ملتزما فيه ترتيباً ما، لا بين العناصر ولا داخل كل
عنصر... فإنه مع ذلك يستحق التنبية عليه بل التنويه به مجرد
حضوره، ويلتمس لصاحبه في نقصانه العذر لبعده العصر.

4.3 - في غياب ما يدل على اعتماد ركن الإحصاء والمنهج الرؤية:

ذلك بأن العبارات التي تحدد مجال الدراسة المصطلحية وإطارها في "الكافية" على كثرتها وتنوعها، لا تشعر بشيء من ذلك الاعتماد؛ لا لنوع المنهج المحدد للإطار العام للدراسة؛ كالوصفي أو التاريخي أو هما معا، ولا لحدود المتن المدروس فيه المصطلح؛ كمؤلف بعينه، أو مؤلفات بعينها، أو مؤلفين بأعيانهم، أو مكان أو زمان بعينه. وأهم تلك العبارات:

1 - عبارة: "في عرف العلماء" وقد ذكرت بالنص نحو عشر مرات في الصفحات التالية من الكافية: (3-4-43-48-54-56-58-59).

ويلحق بها:

- "في عرف العلماء بالأصول والفروع" (الكافية: 19-20).
- على عرف الاستعمال بين العلماء بأصول الدين وأصول الفقه" (الكافية: 28).
- "في عرف علماء الدين" (الكافية: 42).
- "في اصطلاح العلماء بأصول الدين" (الكافية: 29).

- "في اصطلاح العلماء" (الكافية: 37)

- "عند أهل الأصول" (الكافية: 1)

2- عبارة: "في عرف الفقهاء" وقد ذكرت بالنص نحو خمس

مرات في الصفحات التالية من "الكافية": (44،45،57،69،70)

ويلحق بها: "عند الفقهاء" (الكافية 41،45)

3- عبارة: "في الشريعة" وقد ذكرت بالنص نحو خمس مرات

أيضا في الصفحات التالية من "الكافية": (44،46،48،49،50).

ويلحق بها: "في عرف الشريعة" (الكافية : 41).

وهي عبارات - كما هو واضح - لا ترتبط لا بزمان ولا بمكان

ولا بإنسان محدد، وإنما ترتبط ارتباطا عاما مجملا باختصاص أصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والشريعة.

وعدم تحديد المتن المدروس، والمنهج الدارس قد يؤثر تأثيرا بالغا

في "علمية" الدراسة، ويعرض نتائجها للاهتزاز وإن كان أمثال إمام

الحرمين - لرسوخ أقدامهم في مجالهم - لا يتطرق الشك إلى أنهم قد

بذلوا أقصى الوسع في التفصي والتحري، والتحقيق والتدقيق. ولكنه

المنهج! إنها كلمة إبراهيم عليه السلام التي جعلها كلمة باقية في

عقبه: "قال بلى، ولكن ليطمئن قلبي" سورة البقرة (259).

ولا يطمئن القلب حتى تضبط الحدود: حدود المتن المدروس وحدود المنهج المدارس، ليتم تحقيق المقصود الذي هو "بيان الحدود" (انظر الكافية:16) وإلا تراحت الأسئلة في الرأس. واتجهت الدراسة إلى أن تعتبر -لولا الثقة بالإمام وأمثال الإمام- من قبيل الخرص لا من قبيل الدرس "وهذه مسألة عظيمة الخطر" كما قال رحمه الله تعالى في الصفحة الخامسة من "الكافية".

5.3 - في حضور الترتيب المفهومي:

ويقصد بالترتيب المفهومي للمصطلحات في دراسة من الدراسات، ذلك الترتيب الذي لا يعد بالشكل والصيغة؛ كالترتيب الهجائي والترتيب الاشتقائي، وإنما الذي يراعى أساسا العلاقات بين مفاهيم المصطلحات في ترتيب المصطلحات. وهو أنسب ترتيب لمجال المفاهيم.

وحضوره في "الكافية" قائم بنسبة تكاد تكون كافية؛ إذ مدار مصطلحات "النظر" فيها عند النظر على خدمة النظر، والهدف من بيانها هو تلبية "ما يحتاج إليه أهل النظر" (الكافية:16) فوجب ترتيبها بكيفية يقتضيها النظر، وتكون خادمة لأهل النظر:

وذلك الذي جعل الحد أولا "لتتحقق خواص حقائق العبارات وحدودها"⁽⁴⁹⁾ بعد؛ إذ هو أساس كل حد،

ثم الجدل ثانيا "لأنه الذي سمي به هذا الكتاب" (الكافية:16).

ثم العلم ثالثا: "فإنه كالأصل... وما عداه كالفرع له" (الكافية:25).

ثم الخطاب الذي يتبلور فيه العلم رابعا.

ثم التكليف الذي ينتج عن الخطاب خامسا.

ثم البيان الذي يقتضيه التكليف سادسا.

وضمنه الاجتهاد الذي يثير الاعتراض سابعا وثامنا.

ثم الختم بالجدل الذي يبين أدب السؤال والجواب في الاعتراض تاسعا.

وتحت كل مفهوم أصل - انطلاقا من مفهوم العلم - ذكرت المفاهيم الفروع ذات الصلة به بوجه ما، فانتظمت الحيات في مجموعات، وانتظمت المجموعات في عنقود؛ بدايته وعموده العلم، وغايته وصورته الجدل.

ولولا بعض الخلل في قسمة موقع الجدل، وبعض الاضطراب في مواقع بعض الفروع، لكان هذا البناء المنطقي العام في غاية الإحكام. وهو أمر لافت للانتباه، مشير للاهتمام، بالجهود المفهومية لهذا الإمام.

4 - كلمة ختام

هذا وبعد هذه النظرات غير الوافية ولا الكافية، فيما تثيره الدراسة المصطلحية من شجون بـ"الكافية"، لا يسع مثلي إلا الاعتذار "للإمام" على هذا المستوى من الجرأة والاقتحام. ولولا حق العلم الذي رعاه حق الرعاية، ما كان بين يديه كلام. ولكنه نداء التراث الذي يستغيث من تشويه "القراءات"، ونداء التراث الذي ينتظر منهجا شافيا كافيا للتقويم، من أجل أن يبني به وعليه ما هو آت. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فاس في 15-12-1419

03-04-1999



الفصل الثالث

مفترحات في منهجية الاستفاضة

من كتب التراث في وضع المصطلحات

1- مقدمات ومهدات

1.1- الوضع وضعان :

1.1.1 - وضع للجديد في الذات، وهذا مما لا يكاد اليوم يكون عنه كلام.

2.1.1 - ووضع للجديد على الذات، وهو أيضا وضعان:

1.2.1.1 - وضع أنني عاجل؛ يستجيب بما تيسر من الرصيد، لما تيسر من الجديد؛ لا يحصي الممتلكات في كل مناحي التراث، مفتشا عن الخبايا في الزوايا، ولا يتبع الجديد من المواليد في مختلف العلوم، متقصيا "أخبار المصطلح" في كل المراكز والمعاهد، والهيآت والمختبرات...

فيسد بذلك بعض الحاجة لبعض الجديد ببعض الرصيد، ويبقى ضغط الحاجة ينمو ويشتد، وطوفان الجديد ينداح ويمتد، وحجم الرصيد يضؤل وينفذ.

2.2.1.1 - ووضع منهجي شامل؛ يواجه كل الجديد بكل الرصيد، قد أحصى المصطلحات في كل فنون التراث وعدها عدا. وتقصي ما يجده من مصطلحات في كل مراكز البحث فردا فردا.

فلسي بذلك كل الحاجة لكل الجديد بكل الرصيد، واستعد بحكم تراكم الخبرة- لاستيعاب أي مزيد.

2.1 - المصطلح مصطلحان :

1.2.1 - مصطلح تنتجه الذات، وهذا الغائب الذي يجب أن يحضر، والمنسي الذي يجب أن يذكر، ولا يكاد اليوم يكون عنه كلام أيضا.

2.2.1 - ومصطلح يفد على الذات أو تستورده الذات حسب حاجتها، وهو أيضا مصطلحان:

1.2.2.1 - مصطلح ينتمي إلى صنف العلوم المادية مسميا مفهوما فيها، جامدة كانت أم سائلة أم غازية، وهذا الشأن فيه أنه قد يكفي فيه "التعريب والترجمة اللفظية".

2.2.2.1 - ومصطلح ينتمي إلى صنف العلوم الإنسانية وهذا الشأن فيه أنه لا يكفي فيه «أن نكتب اللفظ الأعجمي بحروف عربية عند التعريب، أو نجتهد في "العثور" على لفظ عربي، مقابل للأعجمي بصورة ما، عند الترجمة» (أخبار المصطلح، العدد 2). بل يجب أن تقفه الجمارك عند الاستقبال «في حدود الأمة الحضارية للسؤال، والتثبت من حسن النية ودرجة النفع» والملاءمة للهوية.

«إن المصطلح الوافد-السائد وغير السائد- لا يواجه-ولا ينبغي أن يواجه- بمنهج "العثور" إنه لا بد من خطة علمية شاملة حاسمة، لمواجهة ما أسماه بعضهم بـ "الطوفان المفهومي". خطة تقوم: أولاً: على إحصاء ممتلكات الذات، ثم تقوم:

ثانياً على استيعاب ما لدى الآخر من علم بعلم، في مختلف التخصصات. ثم تقوم: ثالثاً على الافتراض الحضاري بعلم، من خارج الذات، حسب حاجات الذات» (أخبار المصطلح، العدد 2).

ذلك بأن المصطلح الوافد في العلوم المادية برئ حتى تثبت إدانته، والمصطلح الوافد في العلوم الإنسانية ظنين حتى تثبت براءته.

3.1- التراث ترانان :

1.3.1 - تراث معد علمياً - وقليل ما هو - فهو موثق محقق مكشوف، وهذا نحمد الله عز وجل أن من به علينا، ونسأله المزيد.

2.3.1 - وتراث غير معد، وهو أيضا ترانان:

1.2.3.1 - تراث مطبوع، وهو حسب تقديرات عدد من الخبراء في التراث أقل الموجود، وكله -أو يكاد-، محتاج إلى تكشيف، وأغلبه -وإن كتب أنه محقق- يحتاج إلى تحقيق، وقليله الذي ينقصه -علاوة على ما تقدم- التوثيق.

2.2.3.1 - وتراث مخطوط، وهو حسب تقديرات الخبراء -

أكثر الموجود، وكله محتاج إلى طبع ونشر، ومراكز وجوده في العالم غير محصورة، والمعلوم منها عدد منه غير مفهرس المحتوى، والمفهرس منها عدد منه غير دقيق المعلومات.

ولذلك يمكن أن يجعل على رأس المستعجلات، للإفادة من التراث في وضع المصطلحات، إعداد غير المعد علمياً من كتب التراث.

2 - ضرورة الإعداد العلمي الشامل للنص التراثي أولاً

ذلك بأن «قاصمة الظهر بالنسبة إلى المصطلحي، هي انعدام الإعداد العلمي للنصوص» (مصطلحات النقد العربي، ص: 15) مما يضطره «اضطراراً إلى إعادة التوثيق والتحقيق في أغلب الأحيان لمادة بحثه ولا سيما شواهدة. إن رغب في الصحة والسلامة العلمية للنتائج، وإلا كان البناء كله على شفا جرف هار [البحث العلمي في التراث ومعضلة النص] ندوة "تحقيق التراث المغربي الأندلسي: حصيلة وآفاق" أيام 9 - 11/11/95 هذا فضلاً عن أن التراث خزان الممتلكات، ومستودع جميع ما نملك من مصطلحات.

ولإعداده إعداداً علمياً شاملاً تقترح المنهجية التالية:

1- الفهرسة: وتتطلب إنجاز:

معجم مفهرس للمطبوع من المخطوطات العربية في العالم، حاصر لما طبع، قابل سنوياً لإلحاق ما يطبع. ويعين عليه أكبر العون - لو يكون - الدليل السنوي للمطبوعات العربية في العالم.

ثم معجم مفهرس لمراكز المخطوطات العربية في العالم: العامة منها والخاصة (خزائن، ومساجد، وكنائس، ومتاحف، وزوايا... وغير ذلك).

ثم معجم مفهرس للمخطوطات العربية المحفوظة بتلك المراكز.

2- التصوير: ويتطلب تصوير كل ما بالمعجم المفهرس للمخطوطات العربية في العالم من أصوله، دون انتقاء أو استثناء.

3- التخزين: ويتطلب حفظ ما صور وتخزينه بأحدث الوسائل في "مركز جامع لصور المخطوطات العربية في العالم"، على أن يكون الانتفاع به ميسراً حاسوبياً لأي مؤسسة بحث على وجه الأرض.

4- التصنيف: ويتطلب تصنيف ما خزن من متخصصين، وحسب حاجات التخصصات، زماناً ومكاناً وإنساناً وموضوعاً...

5- التوثيق: ويتطلب إثبات صحة نسبة ما صنف إلى صاحبه، ضبط للعلاقات "المختلفة بالقائل والسامع، والعصر والمصر... إلى غير ذلك مما يمكن أن يستفاد من صحة النسبة، وتضبطه صحة النسبة؛ فيصحّ التصور للأمر زمانا ومكانا وإنسانا، تاريخا وواقعا» (البحث العلمي في التراث ومعضلة النص: 4).

6- التحقيق: ويتطلب إثبات صحة متن ما وثق، كما صدر عن صاحبه، طبقا لقواعد وآداب معينة، وذلك لضبط الأحكام، والاستفادة من النصوص «انطلاقا من حدود عبارتها؛ لئلا يُقَوَّلَ قائل ما لم يقل، فيقول بتقويله عصر، أو مصر، أو اتجاه، أو غير ذلك، وليلا يبيّن بان بناءه على ما لم يصح، بسبب تصحيف، أو تحريف، أو بتر، أو غير ذلك، فيفسد التاريخ والواقع معا» (البحث العلمي في التراث ومعضلة النص: 4).

7- التكشيف: ويتطلب إعداد كشافات لمحتويات ما حقق؛ أسماء، ونقولا، وموضوعات، ومصطلحات «ولاسيما المصادر الأمهات التي تشبه في خصوبتها، وسعتها، وكثرة عطائها الغابات، فكم من بقايا كتب قيمة، لعلماء أفاض، يمكن استخراجها من بطون تلك الأمهات، ولا يكشف عنها إلا التكشيف، وكم من علوم ومعارف، وشواهد نادرة لعلوم ومعارف، توجد مطوية في أحشائها، لا سبيل إلى تذليل عقبة العلم بها إلا بالتكشيف. وحتى الآن لم

يُكشَّف من منشور التراث إلا بعضُ جوانبٍ من بعض الأُمهات»
(البحث العلمي في التراث ومعضلة النص: 2).

8- النشر: ويتطلب طبع ما وثق وحقق وكشَّف، طبعا لا يُفسد ما أُعدَّ، ثم توزيعه توزيعا واسعا، يعين أكبر العون على ما قُصد «فكم من نصوص حقت ولم تجد طباعا، وكم من محققات طبعت ولم تجد موزعا، وكم من مطبوعات وزعت ولم تكد تجاوز أو يجاوز العلم بطبعها البلد الذي طبعت فيه...» (البحث العلمي في التراث ومعضلة النص: 3).

بذلك يتم الإعدادُ العلمي الشامل للنص التراثي، لبدأ، انطلاقا منه، الإعدادُ العلمي الشامل للمصطلح التراثي.

3 - ضرورة الإعداد العلمي الشامل للمصطلح التراثي ثانيا

ذلك بأن ما أقرته ندوة الرباط سنة 1981 بشأن مصطلحات التراث، في المبدأ الرابع من ضرورة «استقراء وإحياء التراث العربي، وخاصة ما استعمل منه، أو ما استقر منه، من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معرّبة».

ثم ما اقترحته في المقترح الخامس من «الاستعانة بالتقنيات الحديثة الرائدة في استقراء التراث القديم والحديث، والمصطلحات الموضوعية، لتكون أساساً لتنسيق المصطلحات وتوحيدها».

كل ذلك ظل، أو كاد، صحيحة في واد؛ مما جعل بعض النقاد يثبت بالدليل العملي «أن تراثنا الذي نعز به ونفخر، وندعو إليه مصدراً علمياً يستفاد منه، ما زال في جله مجهولاً أو مغبوناً، لم تفلح مؤسسة ولا فرد في الإحاطة به، وفي استقرانه تاريخياً ووصفاً، سواء في مجموعة أو في اختصاصاته» (محمد رشاد الحمزاوي/ بحوث ندوة عمان 1993).

ومثل ذلك يمكن أن يقال عما أقرته ندوة عمان سنة 1993.

من «اعتبار ما ورد بخصوص منهجية وضع المصطلح العلمي العربي في ندوة الرباط عام 1981 الأساس الذي ينطلق منه تطوير هذه المنهجية» (بحوث ندوة عمان 93/ النقطة الأولى من تقرير لجنة الصياغة).

ثم من المطالبة بـ«استقراء الأهميات من المؤلفات التراثية، والتعمق في آرائها ونظرياتها ومصطلحاتها القويمة المبررة للاستفادة منها في وضع المصطلح العلمي المعاصر».

فهل فعل شيء من هذا أو ذاك حتى اليوم؟ بل هل أعدت كل
الأمهات وأخرجت، ولو في بعض التخصصات؟ أم إن اعتماد
التراث، كما قال الأستاذ الحمزاوي "يستعمل أطروحة غنائية أسبابها
كثيرة"؟ (المصدر السابق).

إن الإعداد العلمي الشامل للمصطلح التراثي، هو الذي يؤهل
للاعتداد العلمي الشامل له. وإسهاما في تحقيق ذلك، تقترح المنهجية
التالية:

1 - الفهرسة: وتقتضي إنجازَ معجم مفهرس للمصطلحات في كل
تخصص من تخصصات التراث: ولا يكون ذلك إلا بفهرسة
مصطلحات كل كتاب منشور من كتب التخصص أولا، كما لا
تكون تلك الفهرسة إلا من متخصصين فيه، وبالإحصاء والاستقراء
التام.

2 - التصنيف: تصنيف المصطلحات إلى معرفة، ففردَ مع تعاريفها،
موثقة، وإلى غير معرفة، فترشحَ للتعريف. ثم تصنيفها مفهوما تبعا
للسق الأصلي لها في تخصص التراث، فتبعا للسق العلمي المعاصر
الذي تنتمي إليه.

3 - التعريف: تعريف المصطلحات غير المعرفة، ويتضمن المعنى
اللغوي، والمعنى الاصطلاحي، «معبرا عنه بأدق لفظ وأوضح لفظ

وأجمع لفظ» مع ضرب المثال ليتضح المقال (نظرات في منهج الدراسة المصطلحية:9).

4 - التخزين: تخزين كل المصطلحات، بأحدث الوسائل، في مركز جامع لمصطلحات كل التخصصات العلمية في التراث.

5 - النشر: نشر ما خزن، بكل الوسائل الحديثة، على مراكز البحث المعنية بالمصطلح؛ من مجامع وجامعات، ولجن ومنظمات... تيسيرا للانتفاع به في الوضع وغير الوضع.

هذا ولقطع هذه الخطوات، يلزم وضع خطة واتخاذ إجراءات، وبإمكان معهد الدراسات المصطلحية -لانشغاله البالغ بالمصطلح التراثي- تفصيل ذلك عند الاحتياج إليه، وانعقاد العزم على المضي في اتجاهه.

وبما تقدم -إن أنجز- يكون الإعداد قد تم، وبتوظيفه يكون الاعتماد أشمل وأتم، ولا يبقى مما يلزم -فيما أعلم- إلا كلمة عن التصور الحضاري الشامل للوضع المصطلحي:

4- ضرورة التصور الحضاري الشامل للوضع المصطلحي ثالثاً

في عملية الوضع المصطلحي -ولاسيما في العلوم الإنسانية- لابد من مراعاة الأبعاد الثلاثة للوضع:

1 - بعد الوصل بماضي الذات، ذلك بأن ما يوضع لا يوضع في فراغ، وإنما يوضع في أمة ذات تراث، والتراث هو الذات، فينبغي أن ينسجم ما جدّد على الذات مع خصوصية الذات وخصائص الذات، وإلا ضاعت أموال وطاقات، وجهود وأوقات، ثم نعود بعد عقود أو قرون للبحث عن الذات، أو عما ضاع من الذات.

2 - بعد التواصل مع حاضر الذات للمّ الشتات، وتقريب المتباعد، وتأليف المتنافر، وتوحيد المتعدد. ومن ثم ينبغي أن يكون هناك قبل الوضع استيعاب للموجود، وعند الوضع تنسيق مع مختلف الجهود، وبعد الوضع استعداد للتوحد على أفضل الموجود بأقل مجهود. وإلا فرّقنا من حيث نريد أن نجتمع، وعدّدنا من حيث نريد أن نوحّد.

3 - بعد التوصليل لمستقبل الذات، وذلك باستشراف آفاق المستقبل عند الوضع :

من إبداع مصطلحي، لبناء ذات المستقبل أو مستقبل الذات، ولا إبداع مصطلحي بغير الإبداع العلمي.

ومن استقلال مصطلحي، حوار الذات لغير الذات، ولا استقلال للمصطلح بغير استقلال مفهومه.

ومن تفوق مصطلحي، لشهود الذات على غير الذات، ولا تفوق للمصطلح بغير تفوق أهله. وإن السماء لا تمطر تفوقا ولا إمامة. بل لا بد من السبق في عالم الأسباب وإتيان البيوت من الأبواب.

هذه الأبعاد الثلاثة تبعا للمراعاة أو عدم المراعاة- هي التي تحدد للوضع موقعه ووقعه، وواقعه، وهي التي تبرز مدى الاستفادة أو عدم الاستفادة فيه، من مصطلحات التراث وروح التراث.

فهل هناك حقا مراعاة؟

5 - خاتمة مضمات

1 - المصطلح التراثي له الأسبقية متى وجد.

2 - التقنيات الحديثة عليها المعول في سرعة استقراء المصطلح التراثي.

3 - التخصص في المصطلح التراثي مطلوب في كل تخصص، كالتخصص في المصطلح المعاصر. ومن جمع بينهما فقد تحقق.

- 4 - ربط كل التخصصات بكتب التراث ونظريات التراث في الوضع، يسهل عملية الاستفادة منها.
- 5 - لابد من توزيع المسؤوليات بين الجامعات والمراكز والمعاهد واللجن والهيآت، في عملية الإعداد.
- 6 - ضرورة استيعاب المنهجية والخطة البعيدة المدى، للمنهجية والخطة القريبة المدى، في الإعداد والوضع.
- 7 - انتظار جهات القرار، يجعل المشروع المصطلحي كله في حالة انتظار، ولذلك يجب الاستمرار بما تيسر.
- وسيجعل الله بعد عمر يسراً. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فاس في 22-10-1999



فهرس الموضوعات

5 مقدمة
8 الفصل الأول : نظرات في المصطلح والمنهج
9 1- الاهتمام بالمصطلح الوافد
10 2- منهاج استقبال المصطلح الوافد
10 3- الحطة العلمية المنهجية اللازمة
12 4- ثمار متوقعة
13 5- خطوة منتظرة
	الفصل الثاني : نظرات في منهج الدراسة المصطلحية ومدى اهتمام
14 إمام الحرمين به في كتابه "الكافية"
15 1- مقدمة في أهمية الدراسة المصطلحية
15 1-1- موضوعها الذي هو المصطلحات
16 2-1- هدفها الذي هو تبين وبيان مفاهيم المصطلحات
16 3-1- منهجها الذي هو "منهج الدراسة المصطلحية" للمصطلحات
17 4-1- إشكالاتها التي تشهها في عدد من المجالات

المفتدين

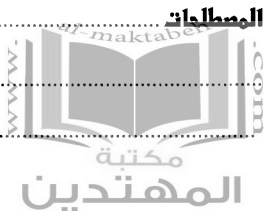
- 17 الإشكال الأول يتجلى في معضلة إعداد النص 1-4-1
- 19 الإشكال الثاني يتجلى في معضلة قراءة النص 2-4-1
- 20 الإشكال الثالث يتجلى في معضلة المنهج 3-4-1
- 21 ضرورتها الحضارية بالنسبة إلى الذات 5-1
- 22 معالم "منهج الدراسة المصطلحية" 2-
- 22 1-2- المنهج بالمفهوم العام 1-2-
- 22 2-2- المنهج بالمفهوم الخاص 2-2-
- 22 1-2-2- الإحصاء 1-2-2-
- 23 1-1-2-2- إحصاء لفظ المصطلح 1-1-2-2-
- 23 2-1-2-2- إحصاء الألفاظ الاصطلاحية المشتقة 2-1-2-2-
- 23 3-1-2-2- إحصاء التراكيب التي ورد بها مفهوم المصطلح 3-1-2-2-
- 23 4-1-2-2- إحصاء القضايا العلمية المدرجة تحت مفهومه 4-1-2-2-
- 23 2-2-2- الدراسة المعجمية 2-2-2-
- 24 3-2-2- الدراسة النصية 3-2-2-
- 25 4-2-2- الدراسة المفهومية 4-2-2-
- 26 5-2-2- العرض المصطلحي 5-2-2-
- 26 1-5-2-2- التعريف 1-5-2-2-



28 الصفات 2-5-2-2
28 العلاقات 3-5-2-2
29 الضمانم 4-5-2-2
30 المشتقات 5-5-2-2
30 القضايا 6-5-2-2
32	3-اهتمام إمام الحرمين في "الكافية" بعمام منهج الدراسة المصطلحية ...
32	1-3- في أهمية الدراسة المصطلحية
33	2-3- في أهمية التعريف (الحد)
42	3-3- في مدى اهتمامه بسائر عناصر العرض المصطلحي
47	4-3- في غياب ما يدل على اعتماد ركن الإحصاء والمنهج الرؤية
49	5-3- في حضور الترتيب المفهومي
51	4- كلمة ختام

الفصل الثالث : مقترحات في منهجية الاستفادة من كتب التراث

52 في وضع المصطلحات
53	1- مقدمات ممهّدات
53	1-1- الوضع وضعان :



- 53 1-1-1 وضع للجديد في الذات
- 53 2-1-1 ووضع للجديد على الذات
- 54 2-1-2 المصطلح مصطلحان :
- 54 1-2-1 مصطلح تنتجه الذات
- 54 2-2-1 ومصطلح يفد على الذات
- 55 3-1- التراث تراثان :
- 55 1-3-1 تراث معد علميا
- 55 2-3-1 وتراث غير معد
- 56 2- ضرورة الإعداد العلمي الشامل للنص التراثي
- 59 3- ضرورة الإعداد العلمي الشامل للمصطلح التراثي
- 63 4- ضرورة التصور الحضاري الشامل للوضع المصطلحي
- 64 5- خاتمات متممات
- 66 6- فهرس الموضوعات